سيئين، او اطلاق النار على أرجل الكبار، ممّا يصيب مقتلاً في رؤوس الاطفال، فقد تبيّن، في حالات كثيرة قتل فيها اولاد نتيجة اطلاق نيران جنود الجيش الاسرائيلي، ان الاولاد لم يكونوا «متورطين في رشق الحجارة، أو قذف الزجاجات الحارقة» (**عل همشمار**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وحقيقة الأمر، ان الاسرائيليين يصابون بارتباك كبير في مسألة مواجهة شبان الانتفاضة، وأساليب عملهم المختلفة، ودوافعهم الشديدة ازاء مواجهة جنود الجيش الاسرائيلي. وقد نقل عن مصدر عسكري اسرائيلي قوله، وعلامات الاحباط تسيطر عليه: «انظر الى هؤلاء الآباء الفلسطينيين؛ انهم يرسلون ابناءهم الى الموت. أمّا الأولاد الأكثر تميزاً، فانهم يرسلونهم الى اشعال الحرائق» (**المصدر نفسه**).

ولا تقل قسوة سلطات الأمن الاسرائيلية على الاولاد في السجون والمعتقلات عمّا تمارسه ضد الشبان الأكبر سناً. فعلى نقيض كل الأعراف الدولية، يلقى الاولاد المعتقلون معاملة قاسية في السجون والمعتقلات الاسرائيلية. ففي جولة على السجون والمعتقلات، وجد أعضاء جمعية حقوق الطفل ـ حسب ما جاء في معطيات قدمها البروفسور لاسلي سابا ـ اكتظاظاً كثيفاً تغص به السجون. فالمكان المخصص للطفل المعتقل يبلغ، في المتوسط، نحو مترين مربعّين مقابل ثمانية امتار مربعة تفرضها المقاييس العالمية المتعارف عليها. كما يوجد نقص في تقديم العلاج الطبي. وخرج اعضاء الوفد بانطباع ان الوضع الذي يعاني منه الاولاد المعتقلون صعب جداً (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وعلى الرغم من ادعاءات بعض المسؤولين الاسرائيليين بأنهم بصدد اتخاذ اجراءات تقلص حجم الاصابات بين الفلسطينيين، عبر التدقيق في تعليمات فتح النار، والتحقيق مع الجنود الاسرائيليين في الحالات التي تؤدي الى قتل اطفال، الّا ان سياسة تشديد القمع والاضطهاد هي سياسة مبرمجة، وتأتي في سياق مخططات السلطات الاسرائيلية لتحقيق نتائج بعيدة المدى، كما ذكر الصحفي أوري نير. والطموح الذي تسعى اليه السلطات الاسرائيلية من وراء ذلك، هو الوصول الى نتائج على المدى البعيد، هدفها احداث فجوة عميقة بين نشطاء الانتفاضة وبين الجماهير، وصولاً الى نقطة الانفصال، ووصول أطراف «معتدلة» الى موقع القيادة «والسلوك في مسار لحل وسط مع حكومة اسرائيل، حسب قواعد اللعبة العامة المقبولة لدى الحكومة» (**هآرتس**، ٢٩/٨/١٩٨٩).

ومن مفارقات الموقف الاسرائيلي، الذي يعكس ارباكاً لدى السياسة الاسرائيلية ازاء المناطق المحتلة، ان بعض الأوساط الأمنية يعارض زيادة اجراءات القمع ضد المواطنين الفلسطينيين، لأن ذلك يؤدي الى نتائج عكسية. فالقسوة تستدعي من الطرف الآخر رداً موازياً. وهذا «يخدم أهداف القائمين على الانتفاضة في المحافظة على زخمها وتوجهاتها تجاه الرأي العام». وحسب تأكيدات رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، فان نشطاء الانتفاضة «لا يعتقدون بأنهم سوف ينجحون في طرد الجيش الاسرائيلي، أو اخراج اسرائيل من المناطق [المحتلة]. ان هدفهم هو استمرار اشغال الرأي العام في اسرائيل. وفي العالم، على حدّ سواء، من أجل أهداف الانتفاضة؛ وان اطلاق العيارات الحيّة من جنود الجيش الاسرائيلي يخدم هذا الهدف؛ والجيش يدرك ذلك» (**يديعوت أحرونوت**، ٦/٩/١٩٨٩).

ومن أجل تحقيق هدف احداث فجوة بين قيادة الانتفاضة والجماهير الفلسطينية، عبر ممارسة ضغوط مختلفة على المواطنين الفلسطينيين، لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مؤخراً، الى اتباع اجراءات عدة لتحقيق هذا الهدف. فقد تمّ اصدار التعديل الرقم ٤ للقرار الخاص بشأن المعتقلين الاداريين، والقاضي بتمديد الاعتقال الاداري لمدة عام بدلاً من نصف عام، وتجديد القرار الخاص بالاعتقال حتى نصف سنة. وقد اتخذ القرار لاحداث تأثيرات نفسية لدى المعتقلين، و«لتحسين» الوضع الأمني، حسب ما صرّحت به المصادر الأمنية الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، سأل القاضي موشي دروري كيف يمكن لمثل هذا القرار ان يحسّن الوضع الأمني، على الرغم من أنه لم يغيّر شيئاً في جوهر الوضع السابق؟ وأضاف: «صحيح انه من الصعب ان نرى بذلك خطوة تناقض ميثاق جنيف، لكن من الصعب، أيضاً، رؤية كيف يدعم مثل